



## هاني رمزي يقود مغامرة مسرحية كوميدية عن التهويل المصري

14 ص



## ريتشارد إرنست الرنين المُنقذ الباقي رغم رحيل صاحبه

12 ص



## الجزائريون لا يتربحون تغييرا بعد سجال الانتخابات

8, 7, 4 ص



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

السبت 2021/06/12

01 ذو القعدة 1442

السنة 44 العدد 12087

Saturday 12/06/2021

44th Year, Issue 12087

# العرب

## أنصار البشير يركبون موجة الاحتجاجات لإسقاط الحكومة السودانية

وأعلنت وزارة الطاقة والنفط الأربعة تحريراً كاملاً لأسعار الوقود المباع في السوق المحلية بانواعه كافة، ما أدى إلى زيادة بلغت نحو 100 في المئة في أسعاره، في إطار إصلاحات اقتصادية وإجراءات تحاول بها الحكومة ضبط اقتصاد البلاد.

ويتوقع خبراء سودانيون أن تحقق معدلات التضخم زيادة غير مسبوق، حيث بلغت في شهر أبريل الماضي 363 في المئة، وهو ما يعني تصاعداً في حدة الأزمات.

وأوضح وزير المالية والتخطيط الاقتصادي جبريل إبراهيم أنه جرى رفع يد الحكومة تماماً عن دعم الغازولين والبنزين، قائلاً "لا خيار لدى الحكومة إلا بإصلاح الاقتصاد وإن سقطت سنتاني بعدها حكومة أخرى ليس عندها من خيار غير المضي في ذات الإصلاحات".

وأكد الخبير الاقتصادي صدقي كبلو أن السلطة الانتقالية لم تحسن الطبقات الفقيرة من إمكانية استغلالهم سياسياً من قبل فلول البشير، لأن برنامج الأسر الفقيرة يواجه صعوبات في الوصول إلى مستحقه باعتراف الحكومة نفسها التي تحدثت عن عدم توافر المعلومات للوصول إلى الطبقات المستحقة لهذا الدعم.



صدقي كبلو

السلطة الانتقالية لم تحسن الطبقات الفقيرة من الاستغلال السياسي

وأوضح كبلو في تصريح لـ "العرب" أن تأثيرات قرار رفع الدعم عن الوقود في الحضر نتيجة انعكاس ذلك على مضاعفة أسعار المواصلات العمومية داخل المدن، وهؤلاء يمثلون جزءاً كبيراً من المواطنين ولديهم قدرة في التأثير السياسي على قرارات الحكومة.

وشدد كبلو وهو أحد القياديين البارزين في الحزب الشيوعي على أن الحكومة في موقف صعب لأن مطالب الشارع تتصاعد بعد أن تركزت على العدالة والقصاص في الـ 3 من يونيو الجاري ونتجه نحو ضرورة إقالته.

## تفاؤل حذر في الأردن باللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية

### التركيز على برلمان جديد قادر على لعب دور داعم للإصلاحات



### قريب من العشائر

الرسمي الأردني على اللجنة الجديدة في تحقيق أهدافها، خاصة بعد أن فشلت في مساعي سابقة كتلك التي تولاهم رئيس مجلس الأعيان الحالي فيصل الفايز. وقال الملك "نحن على أبواب مرحلة جديدة من مراحل البناء والتحديث، فإنني أعهد إليك برئاسة اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، تكون مهمتها وضع مشروع قانون جديد للانتخابات، ومشروع قانون جديد للأحزاب السياسية، والنظر بالتعديلات الدستورية المتعلقة حكماً بالقانونين، واليات العمل النيابي، وتقديم التوصيات المتعلقة بتطوير التشريعات النافذة للإدارة المحلية، وتوسيع قاعدة المشاركة في صنع القرار، وتهيئة البيئة التشريعية والسياسية الضامنة لدور الشباب والمرأة".

وقال حوامة، في تصريح لـ "العرب"، "اللجنة فيها عدد من الأسماء التي تمثل عدة تيارات سياسية واجتماعية بما فيها الأمين العام للحزب الشيوعي، إضافة إلى أعضاء يتبنون توجهات وطنية جيدة، لكن فيها أيضاً التركيبة العشائرية الواسعة والكبيرة". وأضاف "اللجان ليست مهمة دائماً، بل المهم ما يثمر عن عملها من نتائج عندما تكون هناك إرادة سياسية حقيقية للتغيير والإصلاح".

وعبر عن اعتقاده بأن الظروف السياسية الضعيفة لا تؤهل في خروج الأردن بعملية ديمقراطية ناجزة وكاملة وحقيقية. وتظهر الرسالة التي وجهها الملك عبدالله إلى الرفاعي أهمية الرهان

وعلاقات خارجية متينة خاصة مع دول الخليج.

وقال نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي تعيين الرفاعي، عضو مجلس الأعيان، على رأس لجنة موسعة باحترام يعود إلى عدة أسباب أهمها أن الرجل سبق أن عمل رئيساً للحكومة (2009-2011) وأطاحت به الاحتجاجات التي ترأست مع موجة "الربيع العربي"، ولم تقدم حكومته الإصلاحات اللازمة لإرضاء الأردنيين. ويتساءل هؤلاء النشطاء عما إذا كان قادراً اليوم على تقديم بدائل مختلفة وهو رئيس لجنة استشارية؟

وانتقد النشطاء التركيبة الواسعة للجنة (92 عضواً)، معتبرين أن ما حكم هذه التركيبة هو استرضاء الجميع، وفي الوقت نفسه حملوا هؤلاء الأعضاء مسؤولية المشاركة في إدارة الأزمة حتى لا يستمروا في إصدار البيانات والتصريحات التي تجلب وجع الرأس.

ويبدأ أن التركيبة - التي ضمت وزراء سابقين وممثلين عن الأحزاب والعشائر وممثلين عن النساء والنشطاء من الشباب - تشبه برلماناً موازياً، الأمر الذي يجعل مهمتها الأولى ترتيب اللقاءات والاستماع إلى المقترحات، وهو ما سيسغرق وقتاً طويلاً وسيعيق خروجها بنتائج سريعة لطمانة السلطات والتخفيف من غضب الشارع قبل أن تأخذ مجراها إلى الدوائر الرسمية التي ستعرض عليها، وهو أمر قد يستغرق بدوره وقتاً طويلاً.

لكن الأهم بالنسبة إلى الأوساط السابغة أن العاهل الأردني يقف وراء اللجنة بقوة، وقد تعهد بمتابعة نتائجها. وتشير هذه الأوساط إلى أن ثمن التورات السياسية والاجتماعية - وبالتالي مع الأزمتين الصحية والاقتصادية - يدفعه الجميع، ولا يمكن أن تنأى أي جهة بنفسها عن هذه التورات.

وفي رسالة موجهة إلى الرفاعي قال الملك عبدالله الثاني "أضمن أمامكم من نتائج ستتبناه حكومتي وتنقله إلى مجلس النواب، على أن ذلك سيحصل دون أي تدخلات أو تأثيرات أو حتى محاولات تغيير".

وأعتبر الكاتب الأردني موسى حوامة أن "تركيبة اللجنة تؤكد على التنوع السياسي والمجتمعي الواسع، لكن التجارب السياسية السابقة علمتنا أن اللجان لا تشكل أهمية إذا لم تخرج بنتائج فعالة".

عمان - اختار العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني شخصية توافقية هي سمير زيد الرفاعي لرئاسة اللجنة المكلفة بتحديث المنظومة السياسية.

وتمت اللجنة مجموعة من الشخصيات من خلفيات سياسية متنوعة للخروج بإصلاحات تمكن الأردن من تجاوز الأزمة العميقة التي يمر بها والتي في أساسها التدهور الاقتصادي.

لكن الأردنيين قابلوا اللجنة، التي ضمت طيفاً واسعاً من الخبرات فضلاً عن قيادات عشائرية، بتفاؤل حذر بسبب حساسيتهم تجاه مسار الإصلاحات الذي تلجا إليه السلطات كلما نشبت أزمة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، وكذلك تجاه اللجان خاصة حين تضم أسماء بارزة سبق أن شغلت مواقع هامة في الدولة - حيث ضمت رئيس حكومة ووزراء سابقين - لكنها تركت مواقعها دون أن تحقق ما وعدت به من "إصلاحات".

وقالت مصادر أردنية مطلعة لـ "العرب" إن السلطات تريد من خلال تنوع تركيبة اللجنة، التي يتشارك فيها ممثلون عن العشائر وعن الإخوان، أن تضع الجميع أمام مسؤولية إيجاد توافق حول السبل الكفيلة بإصلاح المنظومة السياسية التي تتحمل الجانب الأكبر من الأزمة، وخاصة مؤسسة البرلمان التي تثير غضب الشارع بسبب الخلافات داخلها.

وأشارت هذه المصادر إلى أن الأولوية ستكون لإصلاحات تهم القانون الانتخابي واليات العمل البرلماني كي يتم التوصل إلى برلمان جديد قادر على تبني الإصلاحات وتنفيذها، وذكرت أن السلطات تعتبر أن البرلمان الحالي ساهم في الأزمة السياسية وجر البلاد إلى نقاشات وصراعات يفترض أنها تجاوزتها.

وتراهن أوساط سياسية أردنية مستقلة على أن يلعب تعيين سمير الرفاعي، رئيس الوزراء الأسبق، دوراً إيجابياً في تبريد الخلافات وإمتصاص الاحتقان بين مكونات المشهد الأردني سياسياً وعشائرياً لما له من علاقات داخلية جيدة مع كل فئات المجتمع



موسى حوامة

الظروف الصعبة لا تؤهل في خروج الأردن بعملية ديمقراطية كاملة

## أنشطة الموساد تؤذي إيران، لكنها لا تعرقل مشروعها الإقليمي

عام حيث أُرِف "نقول بوضوح شديد لإيران، لن نسمح لكم بالحصول على أسلحة نووية، ما الذي لم تفهموه؟".

وأكد أن العالم النووي الإيراني محسن فخري زادة كان تحت رقابة الموساد، دون تحمّل المسؤولية المباشرة عن اغتياله.

وقال إن "الموساد كان يراقب فخري زادة منذ سنوات، وكان قريباً منه جسدياً قبل نوفمبر 2020"، وهو الشهر الذي تم فيه اغتياله، في عملية نُسبت إلى الموساد.

المنطقة في وجه طهران يُصعب الخروج من هذه الحلقة المفرغة التي تقود إلى تمدد إيراني مستمر ومستحکم ومن ورائه صمت دولي على المخاطر الاستراتيجية، مشددين على أن من مصلحة الولايات المتحدة والغرب عموماً دعم السعودية بصفة فعالة لتحقيق التوازن الإقليمي على المديين القريب والبعيد.

والمخ كوهين إلى أن الموساد الإسرائيلي هو الذي فجر مشاة للطرد المركزي الإيرانية تحت الأرض، في مدينة نظن الإيرانية. وقال "كانت أجهزة الطرد المركزي هناك تدور". وافر سؤاله "لم تعد كذلك؟" أجاب كوهين "بالفعل". ولم يؤكد كوهين صراحة مسؤوليته عن التفجير في نظن، لكنه تحدث بشكل

في العراق ومصالح واشنطن في الخليج والبحر الأحمر، وتسيطر على سوريا ولبنان واليمن، وتهدد أمن الحلفاء على مدى إستراتيجي.

وتستفيد إيران بشكل واضح من ارتباك الموقف الأميركي ورغبة إدارة بايدن في أن يكون الاتفاق النووي على رأس أولوياتها في الشرق الأوسط، وتُسزَع عملية تسليح الميليشيات الحليفة بهدف خلق واقع عسكري وأمني يصعب تغييره لاحقاً تحت أي ضغوط، خاصة بعد قرار واشنطن وقف بيع الأسلحة للسعودية على خلفية أزمة اليمن. ويجمع مراقبون على أنه من دون مشروع سياسي إقليمي يقود إلى تماسك

الأميركي السابق دونالد ترامب عام 2018.

وأشار مراقبون إلى أنه رغم الضربات الإسرائيلية في سوريا تعيد إيران ما يتم تدميرها، وقد نجحت في خلق مناخ أمني معقد للإسرائيليين من خلال قوة حزب الله على الحدود الشمالية وقوة حماس على الحدود الجنوبية، وهي قوة لم يعد يستهان بها إسرائيلياً بعد التصعيد الأخير في غزة وإطلاق مئات الصواريخ من القطاع المحاصر.

وفي الوقت الذي يناقش فيه الأميركيون مسالة تسريع العودة إلى الاتفاق النووي وبناء الثقة مع إيران برقع بعض العقوبات باتت الميليشيات الموالية ل طهران تهدد الوجود الأميركي

منشآت تحت الأرض، وسرقة وثائق سرية حساسة.

وأعتبر مراقبون أن الأنشطة الإسرائيلية ضد البرنامج النووي الإيراني، وكذلك العقوبات الأميركية، قد تدفع طهران إلى المسارعة بقبول الاتفاق النووي ووضع برنامجها تحت المراقبة الدولية، لكنها تغفل التمدد الإيراني في المنطقة بالتدخل في دول كثيرة وتكوين ميليشيات موالية لها تهدد أمن الجيران الخليجيين كما أمن الملاحة الدولية وحركة نقل البترول شرقاً وغرباً. وتعارض إسرائيل المفاوضات التي تشهدها العاصمة النمساوية فيينا للعودة إلى الاتفاق النووي مع إيران، بعد أن انسحبت منه إدارة الرئيس

القدس - أعادت تصريحات الرئيس السابق لجهان الموساد الإسرائيلي يوسيه كوهين المتعلقة باستهداف المشروع النووي الإيراني الجدل حول نتائج تلك الأنشطة وما إذا كانت قد نجحت بالفعل في تعطيل البرنامج النووي الإيراني، أو تعطيل تمدد طهران الإقليمي الذي بدأ يتسع ليهدهد ليس فقط دول المنطقة وإنما أيضاً مصالح الدول الكبرى بتهديد أمن الملاحة والطاقة.

وقدم كوهين، في تصريحات إعلامية، تفاصيل عن عمليات قام بها جهاز المخابرات الإسرائيلي خلال السنوات الأخيرة ضد البرنامج النووي الإيراني، من بينها اغتيال علماء أسهموا في تطوير البرنامج، وتفجير